

بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية ومرئيات القطاع الخاص السعودي

الدكتور / سامي بن عبدالله العبيدي
رئيس مجلس الغرف السعودية

ملتقى الكويت الإقليمي حول إصلاح بيئة الأعمال في الدول العربية

ديسمبر 2019م

- التواصل بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي.
- أبرز إصلاحات بيئة الأعمال في المملكة
- أثر الإصلاحات على الاقتصاد السعودي.
- دور مجلس الغرف السعودية في تحسين بيئة الأعمال.
- مرئيات القطاع الخاص حول الإصلاحات في بيئة الأعمال بالمملكة.

التواصل بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي في المملكة

يعد القطاع الخاص السعودي شريك استراتيجي في رؤية المملكة 2030.

إن العلاقة بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي مبنية على مبدأ التشاركية، حيث يمثل القطاع الخاص مجلس الغرف السعودية من خلال عدة قنوات منها:

اعتماد آلية للتواصل بين مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ومجلس الغرف السعودية

عضو في اللجان الحكومية
ومنها: لجنة تيسير الأعمال ولجنة سداد

صدور قرار مجلس الوزراء
بإلزام الجهات الحكومية باستطلاع مرئيات
القطاع الخاص حيال الأنظمة والقرارات الجديدة

ثلاث مبادرات لتعزيز التواصل مع القطاع الحكومية وهي:
المؤتمرات الوزارية المفتوحة
ورش عمل تحفيز القطاع الخاص
منصة مرئيات القطاع الخاص.

عضو في الهيئات الحكومية ومنها
هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية

عضو في برنامج خطة تحفيز القطاع الخاص

أبرز إصلاحات بيئة الأعمال في المملكة

رحلة الإصلاحات في المملكة

المركز الوطني للتنافسية
NATIONAL COMPETITIVENESS CENTER
تيسير | TAYSEER



المركز الوطني للتنافسية
يهدف إلى تطوير بيئة التنافسية
في المملكة وتحسينها والارتقاء
بترتيب المملكة في التقارير
العالمية

تيسير
Tayseer

لجنة حكومية تهدف إلى
تحسين أداء الأعمال في القطاع
الخاص وتحفزه للمشاركة في
التنمية الاقتصادية

Sep 2016

2015

2015

Jan 2019



WORLD BANK GROUP

تشكيل اللجان الفرعية
تم تشكيل (10) لجان فرعية

June 2016



الهيئة العامة للاستثمار
General Investment Authority

البرنامج الوطني لتعزيز
التنافسية

تضم لجنة تيسير في عضويتها 50 جهة حكومية، ولديها 21 لجنة فرعية
مجلس الغرف السعودية عضو دائم في اللجنة

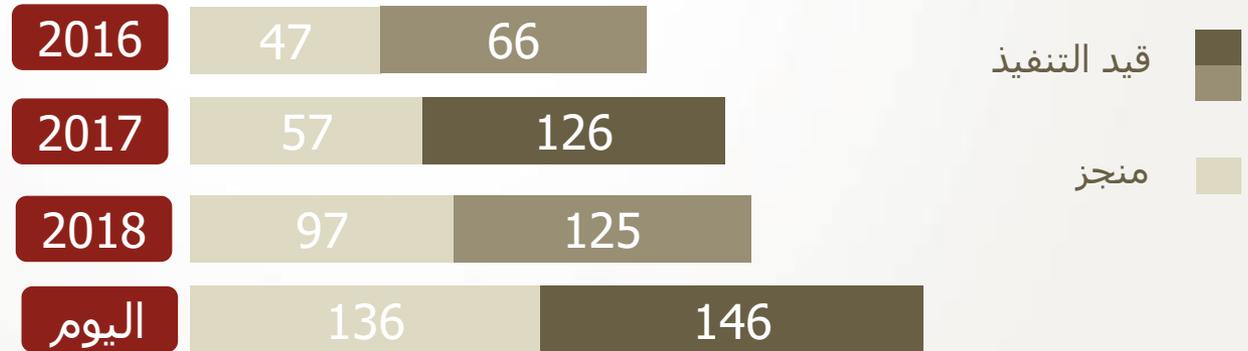
أهم إنجازات المركز الوطني للتنافسية (تيسير)

المجالات المستهدفة

كفاءة الخدمات الحكومية التراخيص قوانين بيئة الأعمال والقواعد التنظيمية القوى العاملة والمهارات الحصول على التمويل التكنولوجيا والابتكار الشفافية والمسؤولية الرعاية الصحية والتعليم

300 إصلاح حتى اليوم

تيسير
Tayseer





أبرز الإنجازات – الأنظمة والإجراءات الحكومية

إصدار الرخص البلدية
بشكل فوري

72 خدمة تقدمها
وزارة التجارة
والاستثمار إلكترونياً

بدء العمل التجاري
بخطوة واحدة من
خلال النافذة الموحدة
"مراس"

حجز الاسم التجاري
فوراً عند تأسيس
الشركة

إصدار 9 تأشيرات
عمل فورية عبر
"مراس" عند إصدار
السجل التجاري

30 جهة حكومية
مرتبطة في "مراس"
تقدم 200 خدمة
إلكترونية

فسح الحاويات في
الموانئ خلال 24
ساعة عن طريق
منصة "فسح"

سداد رسوم تأسيس
الكيانات والتراخيص
التجارية إلكترونياً
بفاتورة موحدة عبر
"مراس"

30 دقيقة
لتأسيس الشركات بدلاً
من 15 يوم



أبرز الإنجازات – الأنظمة والإجراءات الحكومية

السماح للمستثمر
الأجنبي في التملك
بنسبة 100% في
قطاع التجزئة
والتعليم والصحة

تسهيل إجراءات
وإصدار التأشيرة
التجارية خلال 24
ساعة

تخفيض متطلبات
التراخيص
الاستثمارية بنسبة
55%

ألغاء إصدار سجلات
فرعية للمنشآت
المزاولة لنفس النشاط
في نفس المنطقة

تحديثات قوانين هيئة
السوق المالية،
والشركات لتعزيز
حماية أقلية
المستثمرين

إنشاء المركز
السعودي للتحكيم
التجاري

نقل الملكية العقارية
خلال 60 دقيقة

إلغاء متطلب
التراخيص المسبقة
لاستخراج السجل
التجاري

التوثيق الإلكتروني
لعقود تأسيس
الشركات



أبرز الإنجازات – الأنظمة والإجراءات الحكومية

أصدرت الحكومة أكثر من 34 نظاماً خلال العامين الماضيين، منها

نظام الشركات المهنية

نظام الامتياز التجاري

نظام التجارة الالكترونية

نظام الإفلاس

نظام الرهن التجاري

إصدار لوائح كود البناء
السعودي الجديد

نظام مكافحة التستر

نظام المنافسات
والمشتريات الحكومية

أبرز الإنجازات – في مجال تمويل القطاع الخاص

إنشاء صندوق دعم المشاريع

إطلاق برنامج دعم الصادرات

إنشاء عدد من البرنامج في بنك التنمية الاجتماعية، منها:
- تمويل الامتياز التجاري
- تمويل مشاريع التقنيات الناشئة

إنشاء بنك الاستيراد والتصدير

إنشاء برنامج لدعم التحول الرقمي في القطاع الصناعي

تطوير نظام القروض في الصندوق الصناعي

السماح لشركتين في مجال التقنية المالية (منافع - سكوبير)
لتقديم خدمة تمويل الملكية الجماعية (Crowd funding)

إطلاق مبادرة التقنية المالية "فتك"

أبرز الإنجازات – للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

إنشاء هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة

- زيادة حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المشتريات الحكومية إلى 26%
- مبادرة استرداد الرسوم الحكومية للمنشآت الجديدة بمبلغ 7 مليار ريال سعودي.
- إنشاء صندوق الاستثمار الجري الحكومي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بمبلغ 2.8 مليار ريال سعودي
- مبادرة الاقراض غير المباشر بمبلغ 1.6 مليار ريال سعودي
- إطلاق مركز دعم الأعمال في المملكة.
- إطلاق برنامج طموح
- إطلاق أكثر من 100 حاضنة ومسرعة أعمال على مستوى المملكة.
- إنشاء برنامج لضمان التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

أثر الإصلاحات على الاقتصاد السعودي

تقرير سهولة ممارسة الأعمال



صادر من : البنك الدولي
يصدر: سنوي
يقارن: 190 دولة
تاريخ الإصدار: 24/10/2019م

- ▶ المملكة الأولى عالمياً في إصلاحات بيئة الأعمال.
- ▶ تحسن ترتيب المملكة 30 مرتبة لتصل للمرتبة 62.
- ▶ المرتبة 38 عالمياً في مؤشر بدء لانشاط التجاري متقدمةً بـ 103 مرتبة

أثر الإصلاحات على الاقتصاد السعودي

الكتاب السنوي للتنافسية العالمية



صادر من : المعهد الدولي للتنمية العالمية
يصدر: سنوي
يقارن: 68 دولة
تاريخ الإصدار: 27/5/2019م

- ▶ **حازت المملكة على المرتبة 7 على مستوى مجموعة العشرين**
- ▶ **تحسن ترتيب المملكة 13 مرتبة**

تقرير التنافسية العالمي



صادر من : المنتدى الاقتصادي العالمي
يصدر: سنوي
يقارن: 140 دولة
تاريخ الإصدار: 13/10/2019م

- ▶ **تقدمت المملكة من المرتبة 39 إلى 36**
- ▶ **التقدم لثاني سنة على التوالي**

دور مجلس الغرف السعودية في تحسين بيئة الأعمال

أكثر من 500 حالة وتحدي تم رفعه للجهات الحكومية
تم حصرها من اللجان الوطنية في مجلس الغرف
السعودية والغرف التجارية والصناعية بالمملكة

مواضيع الحالات الواردة

مستوى إنجاز الحالات الواردة

الأنظمة والاشتراطات
البلدية

التراخيص الاستثمارية
للقطاعات الرئيسية

إجراءات الجمارك
والموانئ

التوطين وإجراءات سوق
العمل

التستر والغش التجاري

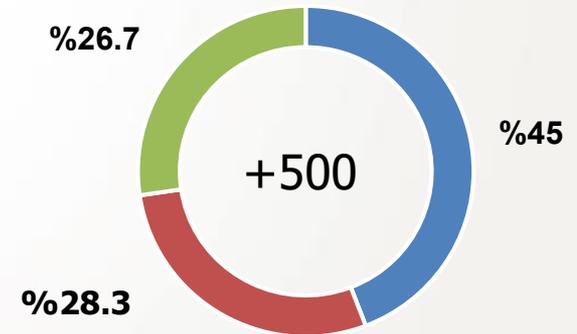
المنافسة غير العادلة
في القطاعات الصناعية

دعم المحتوى المحلي

إجراءات السلامة المهنية
والأمن الصناعي

البنية التحتية والقطاع
اللوجستي

دعم ريادة الأعمال



■ قيد الدراسة

■ مغطاة بتوصيات معتمدة

■ تم التعامل معها إفادة القطاع الخاص

مرئيات القطاع الخاص حول الإصلاحات في بيئة الأعمال بالمملكة

ساهمت الإصلاحات التي قامت بها الحكومة في تحفيز نمو القطاع الخاص في المملكة، من خلال:

زيادة إجمالي عدد المؤسسات من
2015م إلى نوفمبر 2019 بنسبة
59%.

ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في
الناتج المحلي الإجمالي
من 40% إلى 44%

ارتفاع مساهمة المنشآت الصغيرة
والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي
من 20% إلى 28%

ساهم القطاع الخاص في توظيف ما
نسبته 54% من إجمالي عدد
السعوديين العاملين بالمملكة

ارتفاع إجمالي عدد السجلات التجارية
للشركات ذات المسؤولية المحدودة من
2015م إلى نوفمبر 2019 بنسبة
66%.

ارتفاع عدد رخص الاستثمار الأجنبي
في المملكة خلال الخمس سنوات
الماضية لتصل لـ 2,437 رخصة

شكرا لاستماعكم

